

الهدف ١٠: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها
الغاية ١٠-١: التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى ٤٠ في المائة من السكان، بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني، بحلول عام ٢٠٣٠
المؤشر ١٠-١-١: معدلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى ٤٠% من السكان ومجموع السكان

المعلومات المؤسسية

المنظمة/ المنظمات:

البنك الدولي

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

يتم احتساب معدل نمو إجمالي نسبة الرفاهية لأدنى ٤٠% كمتوسط معدل النمو السنوي للفرد الواحد من الاستهلاك الحقيقي أو دخل أدنى ٤٠% من توزيع الدخل في بلد ما من المسوح الأسرية على مدى ٥ سنوات تقريباً. ويتم احتساب متوسط معدل النمو الوطني في إجمالي الرفاه الاجتماعي كمتوسط معدل النمو السنوي للفرد الواحد من الاستهلاك الحقيقي أو الدخل لمجموع السكان في بلد ما من المسوح الأسرية على مدى ٥ سنوات تقريباً.

الأساس المنطقي:

تتطلب التحسينات في الازدهار المشترك اقتصاداً متنامياً واهتماماً بمسألة الإنصاف. ويقرّ الازدهار المشترك بشكل صريح بأنه في حين أن النمو ضروري لتحسين الرفاه الاقتصادي في مجتمع ما، إلا أن التقدم يقاس بكيفية تقاسم هذه المكاسب مع أفقر أعضائه. بالإضافة إلى أنه لا يكفي رفع الجميع فوق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، في مجتمع شامل، بل يجب ضمان أن يرفع النمو الاقتصادي من مستوى الرخاء بين الفقراء مع مرور الوقت.

لم يتم اتخاذ قرار قياس الازدهار المشترك على أساس الدخل أو الاستهلاك لتجاهل الأبعاد الكثيرة الأخرى للرفاه. إنما ما حَقَّره كان الحاجة إلى مؤشر يسهل فهمه والتواصل بشأنه وقياسه -على الرغم من أن مسألة القياس تشكل تحديات. والواقع أن الازدهار المشترك يشمل أبعاداً كثيرة لرفاه الأقل غنى، وعند تحليل الازدهار المشترك في سياق بلد ما، من المهم النظر في مجموعة واسعة من مؤشرات الرفاه.

المفاهيم:

يُعرّف تعزيز الرخاء المشترك بأنه يعزز نمو الدخل لأدنى ٤٠% من توزيع الرعاية الاجتماعية في كل بلد ويُقاس باحتساب النمو السنوي لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد الواحد أو استهلاك أدنى ٤٠%. إن اختيار أدنى ٤٠% من السكان على أنهم السكان المستهدفين هو واحد من الحلول الوسط العملية. ويختلف أدنى ٤٠% من السكان بين بلد وآخر وفقاً لتوزيع الرعاية الاجتماعية، ويمكن أن يتغير بمرور الوقت داخل البلد نفسه. ولأن تعزيز الرخاء المشترك هو هدف خاص بكل بلد، لا يوجد هدف رقمي محدد عالمياً.

التعليقات والقيود:

هناك أساساً قيدين أساسيين لمؤشرات الرخاء المشترك: توافر البيانات وجودة البيانات.

توافر البيانات

إن عدم وجود بيانات مسح أسرية أكثر صعوبة بالنسبة لرصد الرخاء المشترك أكثر من رصد الفقر. ولمراقبة الرخاء المشترك، يجب إجراء مسح لدولة ما خلال خمس سنوات أو نحو ذلك خلال فترة مختار، أي ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٢. ويجب أن يكونا قابلين للمقارنة بشكل معقول من حيث تصميم المسح وبناء مجاميع الرعاية الاجتماعية. وبالتالي، لا يمكن لكل مسح يمكن أن يولد تقديرات للفقر أن يولد تقديرات للرخاء المشترك.

الاعتبار الثاني هو تغطية البلدان قدر الإمكان ببيانات حديثة. وبما أنه يجب تقدير الرخاء المشترك واستخدامه على المستوى القطري، فهناك أسباب وجيهة للحصول على تغطية واسعة للبلدان، بغض النظر عن حجم سكانها. بالإضافة إلى ذلك، لأغراض السياسة، من المهم وجود مؤشرات لأحدث فترة ممكنة لكل بلد. ويجب أن يتم اختيار سنوات المسح والبلدان بشكل متسق وشفاف، وتحقيق توازن بين مطابقة الفترة الزمنية بأكبر قدر ممكن في جميع البلدان، بما في ذلك أحدث البيانات، وضمان أوسع تغطية ممكنة للبلدان، عبر الأقاليم ومستويات الدخل. من الناحية العملية، هذا الأمر يعني أن الفترات الزمنية لن تتطابق تمامًا مع البلدان. هذا حل وسط: في حين أنه يقدم درجة من عدم القابلية للمقارنة، فإنه ينشئ أيضاً قاعدة بيانات تتضمن مجموعة أكبر من البلدان مما قد يكون ممكناً.

جودة البيانات

وكما هو الحال بالنسبة لمعدلات الفقر، تستند تقديرات النمو السنوي لمتوسط الدخل أو الاستهلاك الفعلي للفرد الواحد إلى بيانات الدخل أو الاستهلاك المجمعة في المسوح الأسرية. تنطبق نفس مشكلات الجودة المطبقة على معدلات الفقر هنا. على وجه التحديد، فإن قياس مستويات المعيشة للأسرة لها تعقيداتها الخاصة. تسأل المسوح أسئلة مفصلة عن مصادر الدخل وكيف تم إنفاقها، ويجب أن يقوم الموظفون المدربون بتسجيلها بعناية. من الصعب قياس الدخل بدقة، ويقترب الاستهلاك من مفهوم مستويات المعيشة. بالإضافة إلى أن الدخل قد يختلف بمرور الوقت حتى لو لم تختلف مستويات المعيشة. لكن بيانات الاستهلاك غير متوفرة دائماً: حيث أن أحدث التقديرات الواردة هنا تستخدم الاستهلاك لحوالي ثلثي البلدان.

قد لا تكون الدراسات المشابهة مماثلة بشكل صارم بسبب الاختلافات في التوقيت أو إطار العينات أو نوعية وتدريب العدادين. كما أن مقارنات البلدان على مستويات مختلفة من التنمية تطرح مشاكل بسبب الاختلافات في الأهمية النسبية لاستهلاك السلع غير السوقية. ينبغي إدراج القيمة السوقية المحلية لجميع عمليات الاستهلاك العيني (بما في ذلك الإنتاج الخاص، وهو أمر مهم على وجه الخصوص في الاقتصادات الريفية المتخلفة) في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي، ولكن في الممارسة العملية غالباً ما لا تكون كذلك. تشمل معظم بيانات المسح الآن تقييمات للاستهلاك أو الدخل من الإنتاج الخاص، ولكن طرق التقييم تختلف.

تستند الإحصاءات الواردة هنا إلى بيانات الاستهلاك أو إلى بيانات الدخل عند عدم توفرها. ووفقاً للتحليل الذي جرى لحوالي ٢٠ بلداً تتوفر بشأنه بيانات الاستهلاك والدخل من نفس المسوح، إن الدخل يدر متوسطاً أعلى من الاستهلاك ولكن أيضاً ارتفاعاً في معدل عدم المساواة. عندما تمت مقارنة مقاييس الفقر على أساس الاستهلاك والدخل، ألغى كلا التأثيرين بعضهما البعض: لم يكن هناك فرق إحصائي كبير.

لا تشارك بعض الأسر المعينة في المسوح لأنها ترفض القيام بذلك أو لأنه لا يوجد أحد في المنزل أثناء المقابلة. ويشار إلى ذلك باسم "وحدة عدم الاستجابة" وهو ما يختلف عن "بند عدم الاستجابة"، والذي يحدث عند مشاركة بعض المشاركين في العينة ولكنهم يرفضون الإجابة عن أسئلة معينة، مثل تلك المتعلقة بالدخل أو الاستهلاك. وعلى قدر ما تكون عدم الاستجابة للمسح عشوائية، ما من تخوف حيال التحيز للاستدلالات القائمة على المسوح؛ وستظل العينة ممثلة للسكان. ومع ذلك، قد لا تكون الأسر ذات الدخل المختلف متساوية في الاستجابة. قد تقل احتمالية مشاركة الأسر الأكثر ثراءً بسبب ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لوقتها أو بسبب مخاوف تتعلق بالخصوصية. ومن المتصور أن أشد الناس فقراً يمكن أن يكونوا ممثلين تمثيلاً ناقصاً؛ فبعضهم مشردون أو بدو ويصعب الوصول إليهم في تصاميم المسوح الأسرية المعيارية، وقد يكون بعضهم معزولاً مادياً أو اجتماعياً ومن ثم أقل عرضة لإجراء مقابلات معهم. هذا يمكن أن يثير تحيز قياس كل من الفقر وعدم المساواة ما لم يتم تصحيحها.

المنهجية

طريقة الحساب:

يتم احتساب معدلات النمو كمتوسط معدلات النمو السنوي على مدار خمس سنوات تقريباً. نظراً لأن العديد من البلدان لا تجري مسوحاً وفقاً لجدول زمني محدد مدته خمس سنوات، فإن القواعد التالية توجه اختيار سنوات الاستطلاع المستخدمة لحساب معدلات النمو في تحديث عام ٢٠١٥: السنة الأخيرة من فترة النمو (T1) هي السنة الأخيرة من المسح ولكن ليس في وقت سابق من عام ٢٠١٠، والسنة الأولى (T0) قريبة من 5- T1 قدر الإمكان، ضمن نطاق عامين. وبالتالي، تتراوح الفجوة بين سنوات الدراسة الأولية والنهائية من ثلاث إلى سبع سنوات. إذا كان هناك مسحاً على مسافة متساوية من 5- T1، في حين أن هناك أشياء أخرى متساوية، يتم اختيار سنة المسح الأحدث كـ T0. يتم تقييم مقارنة مجاميع الرفاه (الدخل أو الاستهلاك) للسنوات المختارة لكل من T0 و T1 لكل بلد. إذا كانت قابلية المقارنة بين المسحين تمثل مصدر قلق كبير، يتم إعادة تطبيق معايير الاختيار لاختيار أفضل سنة استقصائية.

بمجرد اختيار مسحين لدولة ما، يتم احتساب النمو السنوي لمتوسط الدخل أو الاستهلاك الفعلي للفرد من خلال تقدير متوسط الدخل الحقيقي للفرد أو الاستهلاك لأدنى ٤٠% من توزيع الرعاية الاجتماعية في السنوات T0

و T1 ثم احتساب معدل النمو السنوي المتوسط بين تلك السنوات باستخدام صيغة نمو مركب، (Mean in T_1)/(Mean in T_0)^(1/(T_1-T_0))-1 يتم احتساب متوسط الدخل أو الاستهلاك الفعلي للفرد من إجمالي عدد السكان بنفس الطريقة باستخدام البيانات لإجمالي السكان.

التفصيل:

لا تفصيل.

معالجة القيم الناقصة:

• على مستوى البلد

لا استنتاج

• على المستويين الإقليمي والعالمي

ما من مجاميع

المجاميع الإقليمية:

مؤشرات الازدهار المشترك هي خاصة بكل بلد لأن توزيع الرعاية الاجتماعية خاص بكل بلد. لا يوجد تجميع.

مصادر التفاوت:

إذا كان هناك مؤشرات رخاء مشتركة تنتجها البلاد مثل هذه، فإن المصادر الرئيسية للاختلافات يمكن أن تكون مجاميع مختلفة للرعاية وسنوات من المسوح المستخدمة في عملية الحساب.

مصادر البيانات

الوصف:

أعدت مجموعة العمل العالمية المعنية بالفقر، قاعدة البيانات العالمية للرخاء المشترك، والتي تضم أخصائين في قياس الفقر في مختلف إدارات مجموعة البنك الدولي. مصدر البيانات الرئيس لقاعدة البيانات هو قاعدة بيانات PovcalNet التابعة لمجموعة البنك الدولي، وهي أداة حاسوبية تفاعلية تسمح للمستخدمين بتكرار تقديرات الفقر الرسمية لمجموعة البنك الدولي والتي تم قياسها في خطوط الفقر الدولية (١,٩٠ دولار أو ٣,١٠ دولار في اليوم للفرد الواحد). يتم توفير ومجموعات البيانات المضمنة في PovcalNet ومراجعتها من قبل أعضاء مجموعة العمل العالمية المعنية بالفقر. إن اختيار الاستهلاك أو الدخل لقياس الازدهار المشترك لبلد ما يتماشى مع مجموع الرفاهية المستخدمة لتقدير معدلات الفقر المدقع في PovcalNet، ما لم تكن

هناك حجج قوية لاستخدام مجموعة مختلفة من الرفاه. إن الممارسة التي اعتمدها مجموعة البنك الدولي لتقدير معدلات الفقر العالمية والإقليمية هي، من حيث المبدأ، استخدام الإنفاق الاستهلاكي للفرد الواحد كتدبير للرفاه حيثما كان متاحًا واستخدام الدخل كتدبير للرفاه في البلدان التي لا تتوفر بيانات الاستهلاك لها. ومع ذلك، في بعض الحالات، قد تكون بيانات الاستهلاك متاحة ولكنها قديمة أو غير مشتركة مع مجموعة البنك الدولي لسنوات المسح الأخيرة. في هذه الحالات، إذا كانت بيانات الدخل متاحة، يتم استخدام الدخل لتقدير الازدهار المشترك.

عملية الجمع:

لتوليد مقاييس للرخاء المشترك قابلة للمقارنة بشكل معقول بين البلدان، فإن مجموعة البنك الدولي لديها نهج موحد لاختيار الفترات الزمنية ومصادر البيانات وغيرها من المعايير ذات الصلة. قاعدة البيانات العالمية للازدهار المشترك هي نتيجة لهذه الجهود. والغرض منها هو السماح بإجراء مقارنة شاملة ومقارنات بين البلدان، ولكن ينبغي على المستخدمين النظر في خيارات بديلة للمسوح والفترات الزمنية عندما لا تكون المقارنة الشاملة بين البلدان هي الاعتبار الأساسي.

توافر البيانات

توافر البيانات - عدد البلدان التي لديها نقطة بيانات واحدة على الأقل حسب المنطقة

٢٠١٠ إلى الوقت الحاضر:

آسيا والمحيط الهادئ ٢١

أفريقيا ١٦

أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١٦

أوروبا وأميركا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا واليابان ٤١

٢٠٠٠-٢٠٠٩:

آسيا والمحيط الهادئ ٢٤

أفريقيا ٢٧

أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١٩

أوروبا وأميركا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا واليابان ٢١

الجدول الزمني

جمع البيانات:

يتواصل عمل المصدر من قبل مجموعة العمل العالمية المعنية بالفقر التابعة للبنك الدولي؛ نفس البيانات المستخدمة لتقدير الفقر (المؤشر ١-١-١).

إصدار البيانات:

تلتزم مجموعة البنك الدولي بتحديث مؤشرات الرخاء المشتركة كل عام. وبالنظر إلى كون المسوح الأسرية الجديدة غير متوفرة في كل سنة بالنسبة لمعظم البلدان، فإن التقديرات المحدثة سيتم الإبلاغ عنها بالنسبة لمجموعة فرعية فقط من البلدان كل عام. ويتم إصدار التقديرات المستحدثة في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر من كل عام.

الجهات المزودة بالبيانات

عادةً ما يتلقى البنك الدولي البيانات مباشرةً من مكاتب الإحصاءات الوطنية. في حالات أخرى، يستخدم بيانات مكاتب الإحصاءات الوطنية الواردة بشكل غير مباشر. يرجى الاطلاع على القسم الخاص بمصادر البيانات لمزيد من التفاصيل.

الجهات المجمعّة للبيانات

البنك الدولي

المراجع

دليل الموارد الموحّدة:

www.worldbank.org

المراجع:

قاعدة البيانات العالمية للازدهار المشترك، البنك الدولي:

<http://www.worldbank.org/en/topic/poverty/brief/global-database-of-shared-prosperity>. World Development Indicators, World Bank.

الهدف ١٠: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها
الغاية ١٠-٤: اعتماد سياسات، ولا سيما سياسات مالية وسياسات بشأن الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق
مزيد من المساواة تدريجياً
المؤشر ١٠-٤-١: حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية

المعلومات المؤسسية

المنظمة/ المنظمات:

منظمة العمل الدولية (ILO)

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هي مجموع تعويضات الموظفين المعطاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مقياس إجمالي المخرجات. ويقدم هذا المؤشر معلومات حول الحصة النسبية من المخرجات والتي يتم دفعها كتعويض للموظفين مقارنة بالحصة المدفوعة لرأس المال في عملية الإنتاج لفترة مرجعية معينة.

الأساس المنطقي:

تسعى حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإبلاغ عن الحصة النسبية للناتج المحلي الإجمالي التي تستحق للموظفين مقارنة بالحصة التي تتراكم على رأس المال في فترة مرجعية معينة.

من أجل تفسير هذا المؤشر بفعالية، من المهم اعتباره جنباً إلى جنب مع اتجاهات النمو الاقتصادي. ويمكن لحصة تعويض العمل في الناتج الوطني أن تسلط الضوء على المدى الذي يمكن أن يترجم من خلاله النمو الاقتصادي إلى دخل أعلى للموظفين بمرور الوقت. في فترات الركود الاقتصادي، توفر حصة الأجور إشارة إلى المدى الذي يقلل فيه انخفاض الإنتاج من مدخول العمل مقارنة بالأرباح. وإذا ما انخفض مدخول العمل بمعدل أكبر من الأرباح، فمن المتوقع أن تنخفض حصة الأجور. والعكس صحيح، فإذا كان هناك انخفاض حاد في الأرباح أكثر من الانخفاض في مدخول العمل، فإن نصيب الأجور سيرتفع. وبالنسبة لأي مستوى من الناتج المحلي الإجمالي والأرباح، يمكن أن تنخفض حصة الأجور كنتيجة لانخفاض الاعمال المدفوعة الأجر أو انخفاض الأجور أو مزيج من الاثنين معاً.

غالباً ما تؤدي الزيادة في الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي إلى تحسين مستويات المعيشة للأفراد في الاقتصاد، ولكن هذا الأمر سيعتمد على توزيع الدخل الحقيقي والسياسة العامة من بين عوامل أخرى.

إذا كان هناك عدد كبير من العمال غير المقيمين أو العاملين الموسميين أو التدفقات الخارجية لدخل الملكيات بحيث تختلف قيمة الإنتاج عن دخل المقيمين، فقد يكون هناك حالة زيادة أو نقص في التقييم لمستويات معيشة السكان.

المفاهيم:

تعويضات الموظفين هي مجموع المكافآت النقدية أو العينية التي تدفع للموظف من قبل الشركة عن العمل الذي قام به الموظف خلال الفترة المحاسبية. وتشمل تعويضات الموظفين: (١) الأجر والمرتبات (النقدية أو العينية) و (٢) اشتراكات الضمان الاجتماعي التي يدفعها أصحاب العمل. وينظر هذا المفهوم إلى تعويض الموظفين باعتباره تكلفة على صاحب العمل، وبالتالي فإن التعويض يعادل الصفر مقابل العمل غير المأجور الذي يضطلع به طواعية. بالإضافة إلى أنه لا يشمل الضرائب التي يدفعها أرباب العمل على فاتورة الأجر والمرتبات، مثل ضريبة المرتبات.

يجب أن يتم إنتاج المؤشر باستخدام بيانات تغطي جميع الموظفين وجميع الأنشطة الاقتصادية.

يمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية محددة (لأغراض هذا المؤشر، سنة) في أراضي البلاد.

الموظفون هم جميع العمال الذين يشغلون نوع العمل الذي يُعرّف بأنه وظائف مدفوعة الأجر، أي وظائف يشغل فيها شاغلو الوظائف عقود عمل صريحة أو ضمنية تمنحهم مكافأة أساسية لا تعتمد مباشرة على إيرادات الوحدة التي يعملون بها. ويتكون مجموع العمالة من الموظفين والعاملين لحسابهم الخاص.

التعليقات والقيود:

بصفة عامة، ستقل حصة العمالة في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة الناتج المحلي الإجمالي المتراكمة على إجمالي العمالة، حيث أنها لا تغطي سوى تعويضات الموظفين ولا تشمل دخل العمالة للعاملين لحسابهم الخاص. وبالتالي قد يكون المؤشر أقل أهمية في البلدان التي تكون فيها نسبة كبيرة من العمالة في العمل الحر. ومع ذلك، يمكن تقدير حصة عمالية معدلة تأخذ في الاعتبار دخل العمالة للعاملين لحسابهم الخاص.

قد يستثني الناتج المحلي الإجمالي الأنشطة التي يصعب قياسها وقد يتفاس في الإبلاغ عنها، مثل التحويلات في القطاع غير الرسمي أو في الأسواق غير القانونية، وما إلى ذلك، مما يؤدي إلى النقص في تقدير الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى ذلك، لا يفسر الناتج المحلي الإجمالي التكاليف الاجتماعية والبيئية للإنتاج، وبالتالي فهو ليس مقياسًا جيدًا لمستوى الرفاهية بشكل عام.

المنهجية

طريقة الحساب:

حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي = مجموع تعويضات الموظفين / الناتج المحلي الإجمالي * ١٠٠

التفصيل:

لا توجد عمليات تفصيل مطلوبة لهذا المؤشر.

مصادر البيانات

مصادر البيانات الأولية الموصي بها لهذا المؤشر هي تقديرات الحسابات الوطنية للنتائج المحلي الإجمالي وتعويضات الموظفين. سوف تعتمد دورية هذا المؤشر على بيانات الحسابات الوطنية المنتجة في البلد المعني.

يجب تقديم مصدر البيانات عند تقديم تقديرات المؤشر، بالإضافة إلى مراجعة نظام الحسابات القومية (ويفضل نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨). يجب تحديد تعريف مفهوم تعويض الموظفين، أو بدلاً من ذلك، إذا تم استخدام مفهوم آخر كدخل الأجور أو دخل العمل، يجب الإشارة إلى ذلك بوضوح.

توافر البيانات

لا ينطبق

الجدول الزمني

لا ينطبق

الجهات المزودة بالبيانات

مكاتب الإحصاءات الوطنية

الجهات المجمعّة للبيانات

منظمة العمل الدولية

المراجع

دليل الموارد الموحدّة:

المراجع:

قاعدة بيانات ILOSTAT:
www.ilo.org/ilostat

بيانات ومؤشرات الحماية الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية:
<http://www.social-protection.org/gimi/gess/ShowTheme.action?th.themeld=10&lang=EN>

نظام الحسابات القومية:
<http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/sna.asp>

دليل دينيت لمؤشرات العمل:
http://www.ilo.org/stat/Publications/WCMS_223121/lang--en/index.htm

الهدف ١٠: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

١٠-٦: ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماح صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصدقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات

المؤشر ١٠-٦-١: نسبة عضوية البلدان النامية وحقوقها في التصويت في المنظمات الدولية

المعلومات المؤسسية

المنظمة/ المنظمات:

مكتب تمويل التنمية (FFDO)، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA)

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

تتألف نسبة عضوية البلدان النامية وحقوقها في التصويت في المنظمات الدولية من عنصرين، هما نسبة البلدان النامية التي تملك حق التصويت ونسبة عضوية البلدان النامية في المنظمات الدولية. في بعض المؤسسات يتطابق هذان العنصران.

الأساس المنطقي:

تقوم الأمم المتحدة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء فيها (المادة ٢، ميثاق الأمم المتحدة). يهدف هذا المؤشر إلى قياس درجة تمتع الدول بتمثيل متساوٍ في مختلف المنظمات الدولية.

المفاهيم:

يتم احتساب المؤشر بشكل مستقل عن ١١ مؤسسة دولية مختلفة وهي: الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن للأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التمويل الدولية، بنك التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأميركية، ومنظمة التجارة العالمية، ومجلس الاستقرار المالي.

لا توجد اتفاقية راسخة لتسمية البلدان أو المناطق "المتقدمة" و "النامية" في منظومة الأمم المتحدة. في الممارسة الشائعة، تُعتبر كل من اليابان في آسيا وكندا والولايات المتحدة في أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا في أوقيانيا وأوروبا من المناطق أو المواقع "المتقدمة النمو". يجري التجميع في جميع المؤسسات وفقاً للمعيار الإحصائي للأمم المتحدة M.49 الذي يشمل تعيين "المناطق المتقدمة" و "المناطق النامية"، في حين يسعى الاستعراض المستمر للتوصل إلى اتفاق حول كيفية تعريف هذه المصطلحات لأغراض مراقبة

أهداف التنمية المستدامة. تهدف التسميات "المتقدمة" و "النامية" إلى توفير التوافق الإحصائي ولا تعبر بالضرورة عن حكم حول المرحلة التي بلغها بلد معين أو منطقة معينة في عملية التطوير.

التعليقات والقيود:

تحتاج المقارنات عبر المؤسسات إلى التنبيه إلى عضوية مختلفة من المؤسسات. تتم الموافقة على حقوق التصويت والعضوية في مؤسساتها من قبل الدول الأعضاء نفسها. وكمؤشر هيكلية، لن يكون هناك سوى تغييرات صغيرة مع مرور الوقت لتعكس الاتفاق على انضمام الدول الجديدة كأعضاء وتعليق حقوق التصويت وسحب العضوية والتغييرات في حقوق التصويت المتفاوض عليها.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

يستخدم الاحتساب بيانات العضوية وحقوق النشر الخاصة بكل مؤسسة من التقارير السنوية الخاصة بكل مؤسسة. ويتم احتساب نسبة حقوق التصويت على أنها عدد حقوق التصويت المخصصة للبلدان النامية، مقسومة على العدد الإجمالي لحقوق التصويت. ويتم احتساب نسبة العضوية بأخذ عدد أعضاء البلدان النامية، مقسومًا على العدد الإجمالي للأعضاء.

التفصيل:

يتم حساب البيانات وعرضها بشكل منفصل لكل منظمة دولية.

مصادر البيانات

الوصف:

تستخدم التقارير السنوية، كما هي معروضة على موقع المؤسسة المعنية الإلكتروني، كمصادر للبيانات. مصادر المعلومات حسب المؤسسة:

الجمعية العامة للأمم المتحدة:
موقع الجمعية العامة

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:
تقرير مجلس الأمن عن كل سنة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة:
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن كل سنة

صندوق النقد الدولي:
التقرير السنوي للسنة المعنية

البنك الدولي للإنشاء والتعمير:
مناقشة الإدارة والتحليل والبيانات المالية للسنة المعنية

مؤسسة التمويل الدولية:
التقرير السنوي (المجلد ٢) للسنة المعنية

بنك التنمية الأفريقي:
التقرير السنوي للسنة المعنية

بنك التنمية الآسيوي:
التقرير السنوي للسنة المعنية

بنك التنمية للبلدان الأمريكية:
التقرير السنوي للسنة المعنية

منظمة التجارة العالمية:
التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية ٢٠١٥

مجلس الاستقرار المالي:
مواثيق مجلس الاستقرار المالي

قائمة:

موقع الجمعية العامة
تقرير مجلس الأمن
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي،
تقرير صندوق النقد الدولي.
مناقشة وتحليلات إدارة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبيانات المالية؛
التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية (المجلد الثاني)؛
التقرير السنوي لبنك التنمية الأفريقي
التقرير السنوي للبنك
التقرير السنوي للبلدان الاميركية IADB
التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية؛
مواثيق مجلس الاستقرار المالي

توافر البيانات

البيانات متاحة لجميع الدول.

الجدول الزمني

إصدار البيانات:

الجمعية العامة للأمم المتحدة:
مستمر

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:
سنوياً في أيلول/ سبتمبر

المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة:
سنوياً في تشرين الأول/ أكتوبر

صندوق النقد الدولي:
سنوياً في تشرين الأول/ أكتوبر

البنك الدولي للإنشاء والتعمير:
سنوياً في أيلول/ سبتمبر

مؤسسة التمويل الدولية:
سنوياً في أيلول/ سبتمبر

بنك التنمية الافريقي:
سنوياً في أيار/ مايو

بنك التنمية الآسيوي:
سنوياً في نيسان/ أبريل

بنك التنمية للبلدان الأمريكية:
سنوياً في نيسان/ أبريل

منظمة التجارة العالمية:

سنوياً في أيار/ مايو

مجلس الاستقرار المالي:
سنوياً في كانون الثاني/ يناير

الجمعية العامة للأمم المتحدة: مستمر؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة: تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦؛ صندوق النقد الدولي: تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦؛ البنك الدولي للإنشاء والتعمير: أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦؛ مؤسسة التمويل الدولية: أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦؛ بنك التنمية الأفريقي: أيار/ مايو ٢٠١٧؛ بنك التنمية الآسيوي: نيسان/ أبريل ٢٠١٧؛ بنك التنمية للبلدان الأمريكية: نيسان/ أبريل ٢٠١٧؛ منظمة التجارة العالمية: أيار/ مايو ٢٠١٧؛ مجلس الاستقرار المالي: كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧.

الجهات المزودة بالبيانات

الاسم:

الجمعية العامة للأمم المتحدة UNGA، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة UNSC، المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ECOSOC، صندوق النقد الدولي IMF، البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD، مؤسسة التمويل الدولية IFC، بنك التنمية الأفريقي AfDB، بنك التنمية الآسيوي ADB، بنك التنمية للبلدان الأمريكية IADB، منظمة التجارة العالمية WTO، مجلس الاستقرار المالي FSB.

الوصف:

الجمعية العامة للأمم المتحدة UNGA، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة UNSC، المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ECOSOC، صندوق النقد الدولي IMF، البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD، مؤسسة التمويل الدولية IFC، بنك التنمية الأفريقي AfDB، بنك التنمية الآسيوي ADB، بنك التنمية للبلدان الأمريكية IADB، منظمة التجارة العالمية WTO، مجلس الاستقرار المالي FSB.

الجهات الممّعة للبيانات

الاسم:

مكتب تمويل التنمية (FFDO)، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA)

الوصف:

تُجمع البيانات والنسب التي يحسبها مكتب تمويل التنمية، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع

دليل الموارد الموحّدة:

[/https://www.un.org/development/desa/en](https://www.un.org/development/desa/en)

الهدف ١٠: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الغاية ١٠-أ: تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية

المؤشر ١٠-أ-١: نسبة بنود التعريفات الجمركية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المتمتعة بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية

المعلومات المؤسسية

المنظمة/ المنظمات:

مركز التجارة الدولية (ITC)

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

منظمة التجارة العالمية (WTO)

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

نسبة مجموع عدد الخطوط التعريفية (بالنسبة المئوية) المطبقة على المنتجات المستوردة من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المعادلة لمعدل تعريفي يبلغ ٠% في الفصل HS 01-97.

الأساس المنطقي:

من شأن احتساب هذا المؤشر أن يسمح بمراقبة عدد المنتجات التي ستكون متاحة للوصول الحر للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان المتقدمة. وعند مقارنته بمعدلات الرسوم الجمركية المطبقة على البلدان الأخرى، سيسمح هذا المؤشر بتقييم مدى منح المعاملة الخاصة والتفضيلية من حيث التعريفات الجمركية على الواردات. وسيشير تطور هذا المؤشر إلى التقدم المحرز في التخلص التدريجي من معدلات الرسوم الجمركية على السلع القادمة من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

المفاهيم:

الخط التعريفي الجمركي أو الخطوط التعريفية الوطنية (NTL): تشير رموز الخطوط التعريفية الوطنية إلى رموز التصنيف، المطبقة على السلع التجارية من قبل البلدان المنفردة، والتي تكون أطول من مستوى الأرقام الستة للنظام المنسق. وللبلدان حرية التمييز في التعريفات وللعديد من الأغراض الأخرى. تستند رموز

الخطوط التعريفية القومية على النظام المنسق إنما هي أطول من ستة أرقام. فعلى سبيل المثال، يشير رمز النظام المنسق 010120 المكون من ستة أرقام إلى الأتّن والبغال والنغال الحيّة، في حين يشير رمز الخط التعريفي الوطني في الولايات المتحدة الأميركية ٠١٠١٢٠,١٠ إلى أتنّ التّأصيل الحيّة، ويشير ٠١٠١٢٠,٢٠ إلى الأتان الحيّة غير أتنّ التّأصيل، ويشير ٠١٠١٢٠,٣٠ إلى البغال والنغال المستوردة للذبح الفوري.

التعريفات الجمركية: التعريفات الجمركية عبارة عن رسوم جمركية على الواردات من البضائع، تُفرض إما على أساس القيمة (النسبة المئوية للقيمة) أو على أساس محدد (على سبيل المثال ٧ دولارات لكل ١٠٠ كيلوغرام). ويمكن استخدام التعريفات لخلق أفضلية سعرية للسلع المماثلة المنتجة محلياً ولرفع الإيرادات الحكومية. لا تعتبر تدابير التعويض التجاري والضرائب من التعريفات الجمركية.

التعليقات والقيود:

"عند مراجعة هذا المؤشر يجب أخذ التنبيهات التالية بعين الاعتبار: عدم وجود تقديرات دقيقة بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبالتالي فإن الحسابات تقتصر على التعريفات فقط. وهذا الأمر ليس سوى جزء من عوامل القيود التجارية، لا سيما عند النظر إلى صادرات البلدان النامية أو أقل البلدان نمواً التي لا تدخل ضمن مبدأ المعاملة التفضيلية المتبادلة التي تحدّد معايير الأهلية.

استخدام التغطية الكاملة للمخططات التفضيلية للبلدان المتقدمة في الاحتساب، إنما من دون استخدام البلدان المتقدمة المصدرّة للمعاملة التفضيلية بشكل كامل لأسباب مختلفة مثل عدم قدرة بعض المصدرين على استيفاء معايير الأهلية (أي الامتثال لقواعد المنشأ). وبما أنه لا توجد معلومات إحصائية دقيقة عن مدى الاستخدام الفعلي لكل من هذه المعاملات التفضيلية، فيتم الافتراض أنها تستخدم بالكامل.

اعتبار معاملة الاعفاء من الرسوم مؤشراً على النفاذ إلى السوق، ولكنها ليست دائماً مرادفة للمعاملة التفضيلية للبلدان المستفيدة، لأن عدداً من التعريفات المفروضة على الدولة الأولى بالرعاية توازي الصفر أو ما يقاربه، خاصة بالنسبة للوقود والمعادن. كما توفر الاتفاقيات الدولية الخاصة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات الاعفاء من الرسوم الجمركية للمكونات والمعدات المستخدمة لأغراض إنتاجية.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

يتم احتساب المؤشر على أنه متوسط حصة خطوط التعريفات الجمركية الوطنية التي تكون معفاة من الرسوم.

التفصيل:

يتوفر التفصيل بحسب قطاع المنتجات (مثل الزراعة والنسيج والسلع البيئية) والمناطق الجغرافية ومستوى دخل الدولة (على سبيل المثال البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والبلدان الأقل نمواً).

معالجة القيم الناقصة:

على مستوى البلد

يتم حساب القيم الناقصة باستخدام أحدث سنة متاحة.

على المستويين الإقليمي والعالمي

يتم حساب القيم الناقصة باستخدام أحدث سنة متاحة.

المجاميع الإقليمية:

حصة الخطوط التعريفية المعفاة من الرسوم الجمركية من مجموع عدد الخطوط التعريفية بحسب البلد أو مجموعات البلدان. وعلى مستوى الخط التعريفي، فإن الحد الأدنى بين الدولة الأولى بالرعاية وغيرها من أنظمة الواردات دائماً ما يُراعى في حساباتنا.

مصادر التفاوت:

لا تنطبق. إذ تم استخدام نفس البيانات الوطنية على المستوى العالمي.

مصادر البيانات

الوصف:

المعلومة الرئيسية المستخدمة لحساب المؤشر ١٠-١ هي بيانات التعريف الجمركية على الواردات. التي يمكن استرجاعها عن طريق الاتصال مباشرةً بمكاتب الإحصاءات الوطنية أو البعثات القطرية الدائمة لدى الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية أو جهات التنسيق داخل الجمارك والوزارات المسؤولة عن إيرادات الجمارك (وزارة الاقتصاد / المالية وسلطات الإيرادات ذات الصلة) أو كبديل الاتصال بوزارة التجارة. ويتم استخراج بيانات التعريفات الجمركية لحساب هذا المؤشر من مركز التجارة الدولية (MAcMap)-

<http://www.macmap.org> - ومنظمة التجارة العالمية (WTO (IDB -

<http://tao.wto.org> - وقاعدات بيانات الأونكتاد (TRAINS). تُجمع بيانات التعريفات الجمركية المدرجة في قاعدة بيانات مركز التجارة الدولي ITC (MAcMap) عن طريق الاتصال المباشر بجهات التنسيق في الوكالات الوطنية أو المنظمات الإقليمية (في حالة الاتحادات الجمركية أو المجتمعات الاقتصادية الإقليمية). وعند توفر البيانات، تُحمّل على المواقع الرسمية الوطنية أو الإقليمية. في بعض الحالات، يتم شراء البيانات من شركات خاصة. ويُستحصل على بيانات الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات المدرجة في قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية (IDB) من التبليغات الرسمية لأعضاء منظمة التجارة العالمية. وتُجمع

الرسوم على الواردات المُدرجة في قاعدة بيانات الأونكتاد (TRAINS) من مصادر رسمية، بما في ذلك المواقع الرسمية على شبكة الإنترنت الخاصة بالبلدان أو بالمنظمات الإقليمية.

توافر البيانات

الوصف:

آسيا والمحيط الهادئ: ٤٢

أفريقيا: ٤٩

أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: ٣٤

أوروبا وأميركا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا واليابان: ٤٨

السلاسل الزمنية:

البيانات السنوية من عام ٢٠٠٥ إلى السنة الأخيرة

الجدول الزمني

جمع البيانات:

يتم تحديثها باستمرار على مدار السنة

إصدار البيانات:

على سبيل البيان، يمكن أن تكون حسابات المؤشرات جاهزة بحلول آذار/مارس من كل عام. إلا أن تاريخ الإصدار سيعتمد على الفترة المتوخاة لإصدار تقرير رصد أهداف التنمية المستدامة.

الجهات المزودة بالبيانات

لا ينطبق.

الجهات المجمعّة للبيانات

الاسم:

مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الوصف:

سيقدم كل من مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقريراً مشتركاً عن هذا المؤشر.

المراجع

دليل الموارد الموحّدة:

<http://www.intracen.org> / www.wto.org /
<http://unctad.org/en/Pages/Home.aspx>

المراجع:

ما من مراجع متاحة.

المؤشرات ذات الصلة

الروابط مع المؤشر ١٧-١٢ بشأن تيسير النفاذ إلى الأسواق من دون رسوم جمركية وحصص مفروضة.

الهدف ١٠: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الغاية ١٠-ب: تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية

المؤشر ١٠-ب-١: مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات (على سبيل المثال المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الأخرى)

المعلومات المؤسسية

المنظمة / المنظمات:

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات، المشمولة في المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)، والتدفقات الرسمية الأخرى (OOF) والتدفقات الخاصة.

الأساس المنطقي:

من شأن مجموع تدفقات الموارد إلى البلدان النامية أن يحدد كمية النفقات الإجمالية التي تقدمها الجهات المانحة إلى البلدان النامية.

المفاهيم:

التدفقات الرسمية والخاصة إلى البلدان النامية، سواء التساهلية أو غير التساهلية. بالنسبة للتدفقات الرسمية، يكون التمييز الأساسي بين المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) والتدفقات الرسمية الأخرى.

وفي حين يتم تقسيم التدفقات الخاصة إلى تدفقات خاصة بالأسواق وإلى منح خيرية، تشمل التدفقات المساهمات المقدمة إلى الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف، التي هي في حد ذاتها تكون من الهيئات الرسمية. راجع الرابط التالي:

المنهجية

طريقة الاحساب:

مجموع التدفقات الرسمية والخاصة من جميع الجهات المانحة إلى البلدان النامية.

التفصيل:

يمكن تفصيل هذا المؤشر بحسب أنواع التدفقات (مساعدة إنمائية رسمية، تدفقات رسمية أخرى وتدفقات خاصة)، بحسب الجهة المانحة، البلد المستفيد، نوع التمويل، نوع المعونة، إلخ.

معالجة القيم الناقصة:

• على مستوى البلد

ما من تقديرات للقيم الناقصة

• على المستويين الإقليمي والعالمي

لا ينطبق

المجاميع الإقليمية:

تستند الأرقام العالمية والإقليمية إلى مجموع تدفقات الموارد إلى البلدان النامية.

مصادر التفاوت:

يتم توحيد إحصاءات لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) على أساس سنة تقويمية لجميع الجهات المانحة وقد تختلف عن بيانات السنة المالية المتاحة في وثائق الموازنة لبعض البلدان.

مصادر البيانات

الوصف:

تقوم لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بجمع البيانات عن تدفقات الموارد الرسمية والخاصة منذ عام ١٩٦٠ على مستوى إجمالي.

يتم الإبلاغ عن البيانات من قبل الجهات المانحة وفقاً لنفس المعايير والمنهجيات (راجع الرابط التالي: <http://www.oecd.org/dac/stats/methodology.htm>).

يتم الإبلاغ عن البيانات على أساس سنوي تقويمي من قبل المراسلين الإحصائيين في الإدارات الوطنية (وكالات المعونة، وزارات الخارجية أو المالية، إلخ).

عملية الجمع:

إنّ المراسل الإحصائي مسؤول عن جمع إحصائيات لجنة المساعدة الإنمائية في كل بلد/وكالة مقدمة. يقع هذا المراسل عادة في وكالة المعونة الوطنية أو وزارة الخارجية أو المالية وما إلى ذلك.

توافر البيانات

على أساس الجهات المانحة لجميع البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والعديد من مقدمي خدمات المساعدة الإنمائية غير الحكومية (الثنائيين والمتعددين الأطراف) الذين يقدمون تقاريرهم إلى لجنة المساعدة الإنمائية.

على أساس الجهة المستفيدة لجميع البلدان النامية المؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية.

الجدول الزمني

جمع البيانات:

يتم نشر البيانات على أساس سنوي في كانون الأول/ديسمبر لتدفقات العام السابق. سيتم نشر التدفقات التفصيلية لعام ٢٠١٥ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

إصدار البيانات:

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

الجهات المزودة بالبيانات

الوصف:

يتم الإبلاغ عن البيانات على أساس سنوي تقويمي من قبل المراسلين الإحصائيين في الإدارات الوطنية (وكالات المعونة، وزارات الخارجية أو المالية، إلخ).

الجهات المجمعّة للبيانات

الاسم:

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المراجع

دليل الموارد الموحدّة:

www.oecd.org/dac/stats

المراجع:

<http://www.oecd.org/dac/stats/methodology.htm>

الهدف ١٠: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الغاية ١٠-ج: خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ٥ في المائة، بحلول عام ٢٠٣٠

المؤشر ١٠-ج-١: تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبالغ المحولة

المعلومات المؤسسية

المنظمة/ المنظمات:

البنك الدولي

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

المؤشر المقترح هو "١٠-ج-١ تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبلغ المحول". وهو ليس بواضح المعالم. لذا نقترح استخدام المؤشر المماثل والمحدّد جيداً على النحو التالي: "متوسط التكلفة الإجمالية لإرسال ٢٠٠ \$ (أو ما يعادله بعملة الإرسال المحلية والمعدّلة للتضخم) في كل قناة للدولة (كنسبة مئوية من المبلغ المرسل)". فقراءة هذا المؤشر متاحة لما مجموعه ٣٦٥ قناة في العالم، ل ٤٨ بلد مرسل و ١٠٥ بلد مستقبل على أساس ربع سنوي وفقاً لقاعدة بيانات أسعار تحويلات البنك الدولي في جميع أنحاء العالم. وتستند معلومات توفر البيانات أعلاه إلى البلدان ل ١٠٥ المستقبل.

الأساس المنطقي:

قام البنك الدولي بجمع هذا المؤشر من خلال قاعدة بياناته الخاصة بأسعار التحويلات في جميع أنحاء العالم (RPW) منذ عام ٢٠٠٨ بغرض رصد غاية مجموعة الثمانية في حينه/ مجموعة العشرين حالياً المتمثلة بـ خفض أسعار التحويلات. وقد تم اعتماد هذه الغاية المعروفة أيضاً باسم "الغرض 5X5"، من قبل مجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٩، وهو يشير إلى تخفيض متوسط مجموع التكلفة العالمية لتحويلات المهاجرين بنسبة ٥ نقاط مئوية في ٥ سنوات. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تنتظر حكومات البلدان المرسل والمستقبل على حدّ سواء في أمر تنفيذ إصلاحات قائمة على المبادئ العامة لخدمات التحويلات الدولية من البنك الدولي/ اللجنة المعنية بنظم المدفوعات والتسويات (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧). وقد أثبت هذا الإطار المتفق عليه دولياً فعاليته في المساعدة على تقليل تكلفة التحويلات وإجراءات التوجيه لتعزيز كفاءة التحويلات الدولية. قاعدة بيانات أسعار التحويلات في العالم أجمع للبنك الدولي هي قاعدة البيانات العالمية الوحيدة التي

ترصد نشاط سعر التحويلات عبر المناطق الجغرافية. وكان البنك الدولي قد أطلق أسعار التحويلات في العالم أجمع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وهي أداة مفتاح في رصد تطور التكاليف إلى المحوّلين وإلى المستلمين من إرسال واستلام الأموال في القنوات القطرية الرئيسية.

المفاهيم:

تحويل الحوالات الدولية. هي عملية دفع عبر الحدود من شخص إلى آخر وتكون قيمتها منخفضة نسبياً. من الناحية العملية، تعتبر التحويلات عادة مدفوعات متكررة من قبل العمال المهاجرين (مثل الذين يرسلون الأموال إلى عائلاتهم في بلادهم كل شهر). وفي التقرير، يُستخدم مصطلح "تحويل الحوالات" للتبسيط (أي من المفترض أن التحويل هو تحويل دولي).

مشغل تحويل الأموال. هو مقدّم خدمة استلام دفعات غير قابلة للإيداع حيث تتصوي الخدمة على الدفع مقابل التحويل (أو ربما الدفع مقابل مجموعة أو سلسلة من التحويلات) من قبل المرسل إلى مزود خدمة الدفع (نقداً مثلاً أو عبر تحويل مصرفي) وهو ما يعرض الموقف حيث يقوم فيه مزود خدمة الدفع بالخصم من حساب يملكه المرسل في مزود خدمة الدفع. مزود خدمة الدفع هو كيان يوفر خدمات الدفع (التحويلات و/أو المدفوعات الأخرى). وهو يشمل الهيئتين تلك التي تأخذ الودائع وتسمح بتحويل الأموال من تلك الودائع (كمعظم المصارف ومستلمي الودائع من غير المصارف) وتلك الهيئات التي تحوّل الأموال لكن لا تأخذ الودائع (كمشغلي تحويل الأموال).

السعر. التكلفة الإجمالية للمستخدمين النهائيين على إرسال الحوالات (بما في ذلك الرسوم المتوجّبة على المرسل والمستلم والهامش الذي وفقاً له يتم فرض سعر الصرف المفروض على المستخدمين النهائيين يكون أعلى من سعر الصرف الحالي بين البنوك).

خدمة الحوالات. خدمة تتيح للمستخدمين النهائيين إرسال و/أو استلام الحوالات.

مقدم خدمة الحوالات (RSP). هو هيئة، تعمل تجارياً، وتوفر خدمة التحويل المالي مقابل ثمن يُفرض على المستخدم النهائي إما مباشرة أو عن طريق الوكلاء.

التعليقات والقيود:

لا تتضمن بيانات أسعار التحويلات في العالم أجمع معلومات حول الرسوم المفروضة على مستلمي الحوالات.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

يتم حساب متوسط تكلفة إرسال ٢٠٠ دولار من خلال ممارسة تسوق غامضة لمزوّدي خدمات التحويلات (RSPs). يتم تضمين مزوّدي خدمات التحويلات الذين لديهم ٨٠٪ من حصة السوق في كل قناة في ممارسة التسوق الغامضة. يُحسب المؤشر على أنه المتوسط البسيط للتكاليف التي يقبضها كل مقدم خدمة الحوالات يعمل في قناة.

التفصيل:

إن أسعار الحوالات في العالم أجمع تتعقّب تكلفة الحوالات بحسب نوع مقدمي خدمات الحوالات: البنوك التجارية، ومشغلي تحويل الأموال، ومكاتب البريد، ومشغلي الاتصالات المتنقلة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضاً إجراء التفصيل باستخدام الأداة المستخدمة في تمويل المعاملة: نقدًا، أو حساب مصرفي، أو بطاقة الإيداع/الائتمان، أو نقود متنقلة؛ ومن خلال الأداة المستخدمة لصرف الأموال: نقدًا، وحساب مصرفي (نفس البنك)، وحساب مصرفي (بنك مختلف)، وأموال متنقلة.

معالجة القيم الناقصة:

• على مستوى البلد – لا ينطبق.

• على المستويين الإقليمي والعالمي - يتم حساب المجاميع الإقليمية من خلال أخذ متوسطات بسيطة للبلدان المتلقية في المنطقة التي تتوفر لديها البيانات. لا يتم تضمين البلدان التي لا تتوفر لديها البيانات، ولا يتم معالجة القيم الناقصة.

المجاميع الإقليمية:

يتم حساب المجاميع الإقليمية من خلال أخذ متوسطات بسيطة للبلدان المتلقية في المنطقة التي تتوفر لديها البيانات. لا يتم تضمين البلدان التي لا تتوفر لديها البيانات، ولا يتم معالجة القيم الناقصة.

مصادر التفاوت:

ما من بدائل تنتجها البلاد لهذه البيانات.

الوسائل والتوجيهات المتاحة للبلدان من أجل تجميع البيانات على المستوى القومي:

• الحد الأدنى من المتطلبات لبناء قاعدات بيانات وطنية وإقليمية بما يتماشى مع المبادئ العامة لخدمات التحويلات الدولية¹ يتوفّر على الموقع الإلكتروني لأسعار الحوالات في العالم أجمع على العنوان الإلكتروني التالي: <https://remittanceprices.worldbank.org/en/national-and-regional-databases-certified-by-the-world-bank>. ولتأمين منهجية متسقة، تم وضع الحد الأدنى من المتطلبات التالية:

١. تجميع البيانات ذات نقاط السعر المضاعفة
٢. تحصيل رسوم المرسل
٣. تحصيل سعر الصرف المطبق
٤. توفير المبلغ الإجمالي للتكاليف المحددة
٥. سرعة المعاملة
٦. نوع الخدمة المقدمة
٧. الحد الأدنى من ٦٠٪ من تغطية السوق لكل قناة

^١ اللجنة المعنية بنظم المدفوعات والتسويات والبنك الدولي (٢٠٠٧)

٨. استقلال الباحثين
٩. التحقق من خلال ممارسة التسوق الغامضة
١٠. ما من سياسة إعلانية
١١. ما من سياسة اشتراك وعملية تمويل واضحة
١٢. الربط مع قاعدات بيانات أخرى معتمدة من البنك الدولي

المزيد من المعلومات متوفرة في ورقة السياسة حول قواعد بيانات مقارنة أسعار التحويلات: الحد الأدنى من المتطلبات والاستراتيجية العامة للسياسة - دليل ومذكرة الغرض الخاص، متاح على الرابط التالي: <https://remittanceprices.worldbank.org/sites/default/files/StandardsNationalDatabases.pdf>

- موقع شبكة الإنترنت لقاعدة بيانات التحويلات في جميع أنحاء العالم والموارد ذات الصلة: <http://remittanceprices.worldbank.org>

ضمان الجودة

يقوم الباحثون بجمع البيانات من خلال التسوق الغامض، وبتجميعها وتولييفها ومراجعتها من قبل فريق البنك الدولي لأسعار الحوالات في العالم أجمع التابع للبنك الدولي. يستخدم البنك الدولي خدمات البائعين لجمع البيانات وتولييفها.

مصادر البيانات

الوصف:

مصادر البيانات هم مزودى خدمات الحوالات أنفسهم. يتم جمع البيانات كل ثلاثة أشهر من خلال ممارسة التسوق الغامض، الذي يستغرق أسبوعاً. في كل عام، في كل قناة، يتم إجراء تحليل للسوق لفهم أي من مزودى خدمات الحوالات يملكون ٨٠٪ من حصة السوق. ثم يتم تضمينهم في ممارسة التسوق الغامض طوال تلك السنة.

عملية الجمع:

تسوق غامض يحصل بشكل فصلي.

توافر البيانات

الوصف:

تتوفر البيانات لـ ٣٦٥ قناة، تشمل ٤٨ دولة مرسله و ١٠٥ دولة مستقبلة. يتم جمع البيانات بشكل فصلي.

السلاسل الزمنية:

توفر البيانات: منذ الربع الأول من عام ٢٠٠٨ (عبر الإنترنت في تنسيق Excel للفصل الأول من عام ٢٠١١).

الجدول الزمني

جمع البيانات:

الفصل الرابع من عام ٢٠١٧

إصدار البيانات:

آذار/مارس، حزيران/يونيو، أيلول/سبتمبر، كانون الأول/ديسمبر

الجهات المزودة بالبيانات

يتم جمع البيانات عن طريق التسوق الغامض من مزودي خدمات الحوالات.

الجهات المجمعّة للبيانات

البنك الدولي

المراجع

دليل الموارد الموحّدة:

<http://remittances.worldbank.org>

المراجع:

يرجى الاطلاع على الموارد المختلفة على الرابط التالي:

<http://remittanceprices.worldbank.org/en/resources>

المؤشرات ذات الصلة

الهدف ٢٠ الغاية ٥*٥ خفض تكلفة التحويلات من أجل التنمية. في عام ٢٠٠٩، حددت مجموعة الثماني غايةً، اعتمدها لاحقاً مجموعة العشرين، لتقليل تكلفة التحويلات الدولية من ١٠ إلى ٥ في المائة في غضون خمس سنوات. كان يطلق على هذه الغاية اسم "الغاية ٥*٥".

في عام ٢٠١٦، تم تقديم غاية المحوّل الذكي (SmarRT) لمراقبة معاملات التحويل على مستوى أكثر تفصيلاً. وهي تهدف إلى عكس التكلفة التي يدفعها المستهلك الذي يتمتع بالقدرة على الوصول إلى معلومات كاملة بما فيه الكفاية لتحويل التحويلات في كل قناة. تُحتسب SmarT كمتوسط بسيط للخدمات الأرخص الثلاث لإرسال ما يعادل ٢٠٠ دولار في كل قناة ويتم التعبير عنها من حيث النسبة المئوية للمبلغ الإجمالي المرسل. بالإضافة إلى الشفافية، يجب أن تفي الخدمات بمعايير إضافية لإدراجها في SmarT، بما في ذلك سرعة المعاملة (٥ أيام أو أقل) وإمكانية الوصول (يحددها القرب الجغرافي لفروع للخدمات التي تتطلب وجودًا ماديًا، أو النفاذ إلى أي تكنولوجيا أو جهاز ضروري لاستخدام الخدمة، مثل حساب مصرفي أو هاتف جوال أو الإنترنت).

للحصول على معلومات إضافية حول منهجية SmarT، يرجى الاطلاع على الرابط التالي:
https://remittanceprices.worldbank.org/sites/default/files/smart_methodology.pdf